

# نشرة المحرافة اليومية



اليوم: الثلاثاء

التاريخ: 2019-4-30

اعتبر الرشوة الإيجابية والسلبية للموظفين العموميين جرماً جنائياً

## مجلس الوزراء: تجريم الرشوة في القطاع الخاص والمسؤولية الجنائية تشمل الأشخاص الاعتباريين

المعنية بهذا الشأن حتى تاريخ 31/1/2019.

كما اطلع على توصية اللجنة بشأن التقرير الدوري المقدم من الإدارة العامة للطيران المدني، بشأن مشروع مدينة الشحن الجوي في مطار الكويت الدولي والمختصم بأخر التطورات والمستجدات التي طرأت في شأن هذا المشروع.

كما بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة، واطلع على جدول أعمال جلسته المقبلة، واستعرض المجلس كتاب نائب رئيس مجلس الأمة الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء المرفق به الاستجواب المقدم من الأعضاء محمد الدلال، عادل الدمخي، رياض العدساني لوزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري، وإعمالاً لأحكام المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، سوف يدرج هذا الاستجواب على جدول أعمال أول جلسة قادمة لمجلس الأمة.

واستعرض المجلس المحاور الواردة في صحيفة الاستجواب، وشرح وزير الإعلام ردوده على ما تضمنه الاستجواب من محاور والتي اتسمت بالوضوح والشفافية.

ومجلس الوزراء إذ يجدد تأكيده على أن الاستجواب حق دستوري لعضو مجلس الأمة، ليبرع عن تأييده ودعمه لوزير الإعلام في مواجهة الاستجواب المقدم له، مؤكداً ثقته الكاملة فيه وفي قدرته على تأكيد سلامة صحيفته الرد على ما تضمنته صحيفة الاستجواب من مواد.

وأعرب المجلس عن بالغ أسفه للزلازل التي ضربت عدة مدن في جمهورية الفلبين، ولالإعصار والأمطار الغزيرة التي تعرضت لها جمهوريات جنوب أفريقيا، جزر القمر المتحدة، وموزمبيق، وعبر المجلس عن تعاطف الكويت ومشاركتها للدول الصديقة في هذه الظروف المأسوية، والعمل من أجل تخفيف آثار هذه المأساة الإنسانية.



تعديل أحكام مرسوم الأسلحة والذخائر لتجريم حيازة بنادق الصيد بنظام حفظ الهواء وذخائرها

دعم لوزير الإعلام في مواجهة الاستجواب وتأكيد الثقة الكاملة بقدرته على تأكيد سلامة موقفه



البارك متوجهاً إلى اجتماع المجلس

في مجال المعاملات التجارية، ومشروع مرسوم بالموافقة على اتفاقية التعاون الثقافي بين الكويت والأردن، ومشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم بين الكويت وجمهورية مصر العربية بشأن ربط أنظمة القوى العاملة بين البلدين إلكترونياً، ومشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم في مجال الشؤون الاجتماعية بين الكويت ومصر.

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشاريع المراسيم ورفعها لصاحب السمو الأمير. كما تدارس المجلس التوصية الواردة ضمن محضر اجتماع لجنة الخدمات العامة بشأن التقرير المقدم من المؤسسة العامة للرعاية السكنية حول سير العمل على ضوء الخطة التنفيذية والجدول الزمني لمشروع مدينة المطالع الإسكاني، والإجراءات التي اتخذتها الجهات الحكومية

الرشوة في القطاع الخاص، ومد نطاق المسؤولية الجنائية لتشمل الأشخاص الاعتباريين.

وقرر المجلس الموافقة على مشروع القانونين ورفعهما لصاحب السمو الأمير، تمهيداً لإحالتهم إلى مجلس الأمة.

ثم ناقش المجلس توصية اللجنة بشأن مشروع مرسوم بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (103) لسنة 2011 بالترخيص بإنشاء كلية المجتمع في الكويت، وذلك بنقل رخصة كلية المجتمع من مؤسسة الجيل الجديد التعليمية إلى شركة جي إس التعليمية وتعديل مسمى المنشأة التعليمية من كلية المجتمع إلى أمريكان انترناشيونال كولج (AIC).

واطلع على توصيات اللجنة بشأن مشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم بين الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية

كما تدارس المجلس التوصية الواردة ضمن محضر اجتماع لجنة الشؤون القانونية بشأن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (13) لسنة 1991 في شأن الأسلحة والذخائر والذي يهدف إلى تجريم حيازة بنادق الصيد التي تعمل بنظام حفظ الهواء وذخائرها.

واطلع المجلس كذلك على توصية اللجنة بشأن مشروع القانون بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960 والذي يهدف إلى استكمال المنظومة التشريعية الوطنية بما يتوافق مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بغية جعل كل من الرشوة الإيجابية والسلبية للموظفين العموميين الأجانب جرماً جنائياً، بالإضافة إلى تجريم

رفع مجلس الوزراء توصية بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء بما يتوافق مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بغية جعل الرشوة الإيجابية والسلبية للموظفين العموميين الأجانب جرماً جنائياً، بالإضافة إلى تجريم الرشوة في القطاع الخاص، ومد نطاق المسؤولية الجنائية لتشمل الأشخاص الاعتباريين.

وعقد المجلس اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر أمس، في قصر بيان برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك، وبعد الاجتماع صرح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بما يلي:

«حاط نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد المجلس علماً في مستهل أعماله بنتائج زيارة الرئيس محمد ولد عبدالعزيز رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية والتمطلع لفتح أفق جديدة للتعاون المشترك. كما أحاط الشيخ صباح الخالد المجلس بنتائج مشاركته في اجتماعات الدورة العاشرة للجنة العليا المشتركة بين الكويت والبحرين والتي عقدت في المنامة أخيراً، والتي تم خلالها التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية في مجالات عدة شملت الجمارك والتجارة الإلكترونية، والثقافة والفنون، وحماية البيئة، والمجالات الزراعية والثروة البحرية، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وكالة أنباء البحرين ووكالة الأنباء الكويتية، ومذكرة تفاهم أخرى بين غرفتي التجارة والصناعة في البلدين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-30	10	14530

## العفاسي شارك في اجتماع وزراء العدل العرب

جدة - (كونا): قال وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار الدكتور فهد العفاسي أمس الأول الأحد إن المكتب التنفيذي لوزراء العدل العرب بحث سبل انشاء شبكة التعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة ضمن الموضوعات المدرجة في جدول أعماله. وقال العفاسي في تصريح له (كونا) ان مشاركة الكويت في اجتماع المكتب في دورته الـ 64 المنعقد حاليا في مدينة جدة السعودية تأتي اثر انتخابها عضوا في المكتب وفق اجتماع مجلس وزراء العدل العرب في دورته الـ 34.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-30	7	3669



## وفد وكيلات النيابة مثل الكويت في اجتماع دولي بقمينا



جانب من مشاركة وكيلات النيابة في الاجتماع الدولي

استقبل النائب العام المستشار ضرار العسوسي بمكتبة وكيلات النيابة العامة منيرة الوقيان وشادن الرومي وسبيكة الرفاعي عقب مشاركتهن في اجتماع تمكين النساء القادة في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الذي عقد بمقر الأمم المتحدة بقمينا خلال الفترة من 15-17 ابريل، وهي المرة الأولى التي يمثل الكويت وفد من وكلاء النيابة العامة من العناصر النسائية في اجتماع دولي تابع للأمم المتحدة شارك في اكثر من 35 وفدا من جميع أنحاء العالم.

وأبرز وفد النيابة العامة خلال الاجتماع دور المرأة الكويتية في الحياة العامة وتقلدها المناصب القيادية في البلاد، كما عرضن تجربتهن الشخصية في الالتحاق بالعمل بالنيابة العامة والدعم والتشجيع المستمر الذي يلقونه من قيادات النيابة العامة وعلى رأسهم النائب العام ضرار العسوسي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-30	5	15522

## وكيلات نيابة شاركن في اجتماع تمكين النساء القادة



الوفد المشارك في الاجتماع

استقبل النائب العام المستشار ضرار العسعوسي، وكيالات النيابة العامة منيرة الوقيان وشادن الرومي وسبيكة الرفاعي، عقب مشاركتهن في اجتماع تمكين النساء القادة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمقر الأمم المتحدة بفيينا من 15 إلى 17 أبريل الجاري، وهي المرة الأولى التي يمثل الكويت وفد للنيابة العامة من العناصر النسائية في اجتماع تابع للأمم المتحدة شارك فيه أكثر من 35 وفداً من جميع أنحاء العالم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-30	14	14530

وكيلات النيابة الكويتيات أمام اجتماع دولي:

# المرأة أحرزت نجاحاً في المناصب القيادية



وكيلات النيابة يمثلن الكويت في المؤتمر الدولي | كونا

استقبل النائب العام المستشار ضرار العسوسى بمكتبه وكيالات النيابة العامة منيرة الوقيان وشادن الرومي وسبيكة الرفاعي عقب مشاركتهن في اجتماع تمكين النساء القادة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي عقد مؤخراً في مقر الأمم المتحدة بفيينا.

وتعتبر هذه المشاركة هي الأولى من نوعها لتمثيل الكويت بوفد من العناصر النسائية بالنيابة العامة، باجتماع للمنظمة الدولية حظي بمشاركة 35 وفداً من جميع أنحاء العالم. وأبرز وفد النيابة العامة خلال الاجتماع دور المرأة الكويتية في الحياة العامة ونجاحها الكبير في المناصب القيادية التي تقلدتها، كما عرضن تجربتهن الشخصية في الالتحاق بالعمل والدعم والتشجيع المستمر من قبل قيادات النيابة العامة وعلى رأسهم النائب العام ضرار العسوسى.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-30	5	16475



## رئيس الإدارة العامة للخبراء كرم مهندسين الخبراء

كرم رئيس الإدارة العامة للخبراء السيد/ خالد محمد الدخيل كل من الخبير المهندس عامر محمد أحمد والخبير المهندس محمد مشاري الصرعاوي وذلك لما بذلوه من جهود متميزة في إعداد مشروع برنامج التسعير الخاص بالأعمال الهندسية المدنية حيث يساهم هذا البرنامج في رفع كفاءة العمل وانجاز المأموريات المحالة الى الخبراء الهندسيين بالجودة والسرعة والمنشودة .



## إجراءات التقاضي في المحاكم أسيرة الروتين الإداري وبعيدة عن التطور التكنولوجي

### قانون المرافعات يقرر أحكاماً تبطل «التقاضي» وتسمح بتحصيل قيمة الأحكام لـ 50 عاماً

حسين العبدالله

المتقاضين، خصوصاً أنها لا تحدد زمناً للتقاضي، وتمنح لقضاة التنفيذ صلاحيات بالتقسيم، من شأنها تحصيل قيمة أحكامهم المالية على مدى سنوات تصل إلى 50 عاماً. بل تمنح القضاء رفع أوامر منع السفر عن المدين مهما بلغت قيمة الأحكام المالية الصادرة بحقهم. لأسباب تصل إلى مواظمتهم، وأنه لا يخشى هروبهم، ما يدفع الكثير إلى التحلل واقعياً من التزامهم المالية وبالقانون!؟

هذا القانون بنظام قضائي آخر يحكم عملية التقاضي في الكويت، ويسهم في اختصارها، بما يكفل ضمان تحقيق العدالة، ويساعد على سرعة الفصل في القضايا؟ أم أن الأمر يحتاج إلى مراجعة أحكام القانون الحالي، وتعديل بعض بنوده، بما يعكس بالإيجاب على منظومة التقاضي، التي ابتعدت عن التطور التكنولوجي، وأصبحت أسيرة للروتين الإداري، الذي جعل منها منظومة بطيئة لا تلي طموحات

مسؤولي وزارة العدل على العاملين على تيسير الخدمات القضائية، التي منها تسهيل رفع الدعاوى القضائية، وإعلانها، وإحالتها إلى إدارة الخبراء، وفي حال استئنافها أو تمييزها، وأخيراً العمل على تنفيذها. وتعد جلسات لها، وأخيراً العمل على تنفيذها. وبعد تطبيق لأكثر من 40 عاماً لأحكام قانون المرافعات، المعني بتحديد إجراءات التقاضي، تُثار جملة من التساؤلات، وهي: هل حان الوقت لاستبدال

في الوقت الذي ترتفع معدلات القضايا المنظورة أمام المحاكم الكويتية، بدرجاتها الثلاث، مازالت النظم القانونية التي تحكم عملية التقاضي «مكاتب سر»، وبمناى عن التطور التكنولوجي، الذي يختصر إجراءات التقاضي ويسرع الفصل في الدعاوى والنزاعات القضائية، وبانت الاتهامات توجه إلى أحكام قانون المرافعات، المعني بتنظيم إجراءات التقاضي، لأنه المتسبب فيما يحدث، فضلاً عن غياب الدور الرقابي من

يسمح بتهرب  
المدنيين  
من الوفاء  
بمضمون الأحكام  
القضائية بإجراءات  
قانونية

القانون يجيز  
رفع منع السفر  
عن المدين مهما  
كان دينه بسبب  
مواطنته وعدم  
خشيتته الهروب

## القضاء غير مستثنى من التغيرات الحديثة

قال المحامي عبدالعزيز الخطيب، إن القضاء الكويتي شامخ، وله بصمات حققت العدالة، والزمن عامل مهم في ترسيخ العدالة، وفي «زمننا المعاش يتسارع التطور في كل المجالات، ولن يستطيع أي نشاط أن يستمر في أداء دوره دون مراعاة المتغيرات الحديثة ومسائرتها، والقضاء غير مستثنى من ذلك، سواء في جانبه المنهني للنزاعات، أو جانبه الإجرائي.

وأضاف أن العالم يتغير، متجاوزاً فكر الإنسان وحركته، ما يستدعي مقومات التطور والحداثة، وعلى وجه الخصوص عمل السُلطة القضائية، حيث يستشعر رجال القانون وجود معوقات في أدائها، ناتجة عن عدم الأخذ بناصية التطور في أحكام القضاء وإجراءات التقاضي. ورأى أن الرُقي بالقضاء يبدأ من المنبع، حيث يلزم حُسن الاختيار لأفراده، وفق شروط قانونية لا يُحد عنها، ويتم العمل على تدريبهم وفق أسس عصرية بنظام أكاديمي، وحُسن اختيار المساعدين القضائيين، من سكرتارية ومندوبي الإعلان وخبراء والكوادر الإدارية، مع تدريبهم تدريباً نوعياً يحقق الهدف من مساعدتهم للقضاء.



يجب تكليف  
لجنة تتولى  
صياغة  
قانون جديد  
يقرر إجراءات  
سريعة  
للتقاضي  
الفضلي



ضرورة  
تحديد زمن  
للفصل في  
الدعاوى  
والتأجيلات  
التي تقررها  
المحاكم  
العنزي



ضرورة التدخل  
التشريعي  
للتشديد في  
إجراءات التنفيذ  
وتقسيم  
المبالغ إهدار  
للحكم القضائي  
الحميدان



تأخير الفصل  
في القضايا  
ظلم يقع على  
الملتجئ للقضاء  
بطلب حقه  
ويجب استحداث  
تشريعات  
الخطيب

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-30	8	4105



قانونيون يرفضون تدخله في القضاء الكويتي على خلفية محاكمة لازاريفا

## نيل بوش تجاوز خطاً أحمر

عبد العزيز العنجري:

### تجاوز لحدود الأدب والأعراف الدبلوماسية

قال عبد العزيز العنجري: إن الوامة السياسية تتطلب بعض البرونة أحياناً، لما فيها ديمومة استقرار الكويت وأمنها، على ألا يتعارض ذلك مع مكتسبات الدول وحقوقها دستورياً. وأضاف: في الكويت تنص المادة 163 من الدستور صراحة على أنه «لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة»، وهذا ما خالفه نيل بوش بكل المعايير، والذي عكست رسالته تدخلًا غير مقبول في القضاء الكويتي وتوجيهاً مرفوضاً لسيده من الجميع.

#### سيادة الكويت

وأوضح أن التدخلات الخارجية ورسائل التهديد التي وجهها بوش للقضاء الكويتي تمثل تجاوزاً على سيادة الكويت لا يمكن التسكوت عنه، خصوصاً أنه، وعندما تسلط الضوء، على نيل بوش، الذي هُذِّدَ الكويت، نجد أنه كان رئيساً لمؤسسة سيلفراو المصرفية للإلخار والقروض، وتمت إرانتته بانتهاك لوائح تضارب المصالح وتسنّب في خسارة دافعي الضرائب أكثر من مليار دولار أميركي. وذكر العنجري أن بوش لا يملك أي صفة للتحدث عن العلاقات الكويتية - الأميركية ولم يسبق له أن تولى أي منصب سياسي بالحكومة الأميركية، رغم تولي أبيه وأخيه رئاسة أميركا، فهناك عدم ثقة به في الشارع الأميركي ولقبونه في الإعلام الأميركي بـ «الفاشل الأضحوكة»، وهذا مثبت بوسائل الإعلام المختلفة، فهو لا يملك أي صفة للتحدث عن العلاقات الكويتية - الأميركية، وليست هناك مساحة كافية للكشف عن محاضر القضايا.

#### فضائح وقضايا

وتطرّق العنجري إلى فضائح نيل بوش «المثبته» بالصوت والصورة والقضايا التي رفعت عليه ولم يستطع أن يتفنّن منها أو أن يجد من يتدخل لإنقاذ في حينها، مبيّناً أنه شخص غير موزن وانتهازي وحاول مراراً استغلال منصب والده وأخيه كرئيسين للولايات المتحدة الأميركية للاستغناء التجاري الخاص، وكثير من هذه الحوادث بات بالفضل بعد كشف وسائل الإعلام الأميركية له، ولا أظن للحظة أن مطالباته تأتي من دوافع حقوق الإنسان كما يدعي بل أكاد أجزم بأن تحركاته تأتي بسبب مصالح تجارية وشخصية ضيقة. وأشار إلى أن بوش لم يتبنّ الدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان سابقاً، ولم تجده محارماً عنها كما يدعي النجل بالأمر أنه شخص «نافه»، لكنّ تجمع علاقاته بشبكة نفوذ عميقة تجعله قادراً على الانتفاص علناً من سيادة الكويت وتهديداً من دون أي خوف أو حرج.



عبد العزيز العنجري



د إبراهيم الحمود



د محمد القبلي



د يوسف الأنصاري



د سعد الجعدان

### القانون يراعي الأم

بحسب قانون تنظيم المسجون في الكويت، في مادته 34 «يبقى مع المسجونة طفلها حتى يبلغ من العمر سنتين، فإذا لم ترغب في بقائه معها، أو بلغ هذه السن سلم إلى أبيه، أو لمن تختاره الأم من الأقارب، فإن لم يكن للطفل أب أو أقارب يكفلونه، أودع في دار الرعاية للأطفال وتيسر رؤية أمه له على الوجه الذي تبينه اللجنة الداخلية».

### يوسف المطيري وحمد السلامة

أثارت المطالبة بالافراج عن المتهمه الروسية لازاريفا من قبل شخصيات غربية استياء عدد من قانونيي البلاد، معبرين أن ما كتبه نيل بوش من مقال في الواشنطن تايمز بشأنها تدخل في الشأن المحلي، وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلاً.

ومنلت لازاريفا أمام المحاكم الكويتية بتهمة الاستيلاء على أموال عامة في صندوق المواشي، وحكم عليها بالسجن لمدة 10 سنوات، قبل أن تخرج أصوات روسية واجنبية للمطالبة بالتدخل في الاحكام القضائية وتخفيف العقوبة التي يرونها انها غير مبررة، بعد اعاده الاموال المختلسة على حد ادعائهم.

ورفض القانونيون اي شكل من اشكال التشكيك للقضاء الكويتي النزيه، كونه لا يدور يوفّر للمتهمين ثلاث درجات للتقاضي إضافة الى تمكنه للمتهمين من تعيين ما يرونه مناسباً من محامين للدفاع عنهم.

واكد المتخصص في القانون الدولي ومحكم في مركز التحكيم في غرفة التجارة والصناعة د. سعد الجعدان أنه لا بد من احترام القضاء، وأن الحكم نافذ، ولا يجوز التدخل في الاحكام القضائية، وعلى الدول احترام سيادة القضاء.

### تدخل سافر

واعتبر استاذ القانون في كلية الدراسات التجارية د. يوسف الأنصاري أن ما ورد بشأن الافراج عن اي متهيم يمثل دولة خارجية بعد تدخلا سافرا ومرفوضا في الشؤون الداخلية للكويت، مؤكداً أنه يحس استقلالية القضاء المشهود له بالنزاهة. وقال الأنصاري إن الكويت كانت وستظل دولة مسالمة تحترم مواطنيها بسيااسة داخلية عادلة ومستقيمة وشفافة، ولتكن في المقابل ندعو إلى أن تكون الإجراءات القضائية يجب أن تكون

### المواطنة الروسية تحظى بمحاكمة عادلة

### الجدعان: الحكم نافذ واحترام القضاء واجب

### الأنصاري: تصريح سافر ومرفوض

### القبلي: رأي خاص يعبر عن قناعة قائله

### الحمود: لا يجوز التدخل بالشأن القضائي

### علاقات سياسية

### ورأى استاذ القانون في جامعة الكويت د. ابراهيم الحمود أن العلاقات بين الدول يهيمن عليها الطابع السياسي والدبلوماسي، واحترام عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

### وبين الحمود أنه توجد اتفاقيات بين الدول للافراج عن المتهمين وتبادلهم، ولكن بعد الاحكام القضائية، والكويت سلعت العديد من المجرمين لبلدانهم لاحمال بقية مدة حبسهم فيها.

### ولغت إلى ان أنه قد تتفق الكويت مع روسيا بتسليم المتهمه لازاريفا لروسيا، ميمناً أنه عن تصريح نيل بوش فلا شك أنه يقصد ان تتم عودتها لروسيا بعد الحكم القضائي، لأنه يدخل حيز التنفيذ، ولا يدعو إلى التدخل القضائي.

### وتساءل القبلي: هل من الطبيعي ان يكون لهذا الرأي وزن لإجراء قضائي ما؟ مشيراً إلى ان الأصل هو ان الدولة كاملة السيادة، وتنفرد اجهرتها بتنفيذ القانون في اقليمها.

### وتابع القبلي «يجب ان نعترف بان الإجراءات القضائية يجب ان تكون

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-30	5	16475

مكتبه دعا إلى عدم النقل عنه إلا بشكل رسمي معتمد

## الغانم أبلغ الروس: قضية المحتجزة بيد القضاء



بيان المكتب منعاً  
لنهج التأويل  
والتحريف لدى  
بعض السياسيين

شدّد مكتب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على عدم دقة ما نشرته إحدى الصحف الروسية ونقلته قناة «روسيا اليوم» قبل يومين، بشأن المواطنة الروسية المحتجزة، وأكد المكتب أن السلطات الروسية طلبت من جميع الجهات الرسمية الأخذ بعين الاعتبار بعض الظروف الإنسانية للمواطنة الروسية أثناء محاكمتها، وليس التدخل في المحاكمة، وقد أثير هذا الطلب أثناء لقاء الرئيس الغانم رئيسة المجلس الفدرالي الروسي قبل أيام، وكان رد الغانم واضحاً بأننا في الكويت: «لا نملك التدخل في قضائنا المستقل والنزيه، ويمكنكم الطلب من القضاء بشكل مباشر عن طريق المحامين، لأن الأمر بيد القضاء وحده». ودعا المكتب في بيان صحافي أمس، وسائل الإعلام المختلفة والمواقع الإخبارية في مواقع التواصل الاجتماعي، إلى ضرورة «عدم نسبة أي تصريح أو قول إلى رئيس المجلس، إلا من خلال ما يصرح به شخصياً أو ما يصدر عن مكتبه من بيانات صحافية رسمية». وذكر انه «عندما يريد رئيس مجلس الأمة

أن يُدلي برأي ما، أو توضيح موقف، فإنه يقوم بذلك عبر تصريحه المباشر لوسائل الإعلام، أو عبر كلمة أو خطاب، أو عبر بيانات صحافية تصدر عن مكتبه بشكل رسمي، وعليه فإن النقل عنه عبر مصادر غير محددة أو أوساط مجهولة هو نقل يفتقد المصداقية وغير ملزم به». واختتم مكتب رئيس مجلس الأمة بيانه بـ«اننا ننشر هذا البيان، منعاً للتأويل والتحريف اللذين ينتهجهما بعض السياسيين، وللتحذير من النقل غير الرسمي عن رئيس المجلس».



الغانم خلال دخوله مجلس الأمة أول من أمس | تصوير حسني هلال

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-30	9	16475

## بلاغ إلى نيابة سوق المال ضد مُدرجة

رقابي للهيئة أو لموظفيها، وتعد الأفعال التالية من الأفعال المعيقة لعمل الهيئة (عدم تمكين موظفي الهيئة من الاطلاع على أي بيانات أو معلومات ترى الهيئة أهمية الاطلاع عليها، وعدم الالتزام بأي قرار نهائي صادر عن مجلس التأديب في الهيئة، وتزويدها ببيانات غير صحيحة أو مضللة).

موقعها الرسمي، أن المُبلغ ضدهما قاما بإعاقة أعمال «هيئة الأسواق» الرقابية وتقديم بيانات مضللة للهيئة. وتنص المادة أنفة الذكر على التالي «يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار، ولا تجاوز خمسين ألف دينار، كل مَنْ ارتكب فعلاً من شأنه إعاقة تحقيقات أو أي نشاط

أفادت هيئة أسواق المال عن تقديم بلاغ لنيابة سوق المال بتاريخ 28 الجاري ضد شركة مدرجة في البورصة، وممثلها القانوني حول شبهة وقوع الجريمة المنصوص عليها في البندين (1، 3) من المادة (127) من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته. وأوضحت الهيئة على

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-30	22	14530



حجرت الواقعة للحكم 26 يونيو المقبل

## «التمييز» تخلي سبيل زوجة رجل أعمال في قضية نصب عقاري وغسيل أموال

| كتب أحمد لازم |

قررت محكمة التمييز، أمس، وقف الحكم الصادر بحبس مواطنة وإخلاء سبيلها، وأمرت بحجز القضية المتهم فيها زوجها (رجل أعمال) وآخرون بالنصب العقاري، وغسل أموال بـ 72 مليون دينار إلى 26 يونيو المقبل للنطق بالحكم.

وكانت محكمة الاستئناف برئاسة المستشار صلاح الحوطي سبق أن قضت بحبس متهمين اثنين 10 سنوات، وحبس زوجة المتهم الأول (رجل الأعمال) وثلاثة آخرين 3 سنوات ووقف نظر للرابع في قضية غسيل أموال، ونصب عقاري ببيع عقارات وهمية مطلوبة للضرائب في أميركا بقيمة 72 مليون دينار، وغرامة 5 ملايين دينار.

وتتلخص الواقعة في وقوع أكثر من

عليهم بأنها مؤجرة وتدر مردوداً مالياً جيداً كل شهر، حيث يتم عرضها للبيع بمبالغ متفاوتة تتراوح بين 10 آلاف و50 ألف دينار وخداعهم بأن كلاً منها يدر دخلاً شهرياً، بحيث يتم إيداع مبالغ بحساباتهم عن قيمة إيجارات من 3 إلى 6 أشهر فضلاً عن تزويدهم بوثيقة بيع وملكية رسمية موثقة من الجهات المختصة في أميركا والسفارة الكويتية هناك.

وكانت محكمة الجنايات سبق أن قضت برئاسة المستشار نايف الداخوم بحبس رجل أعمال وزوجته وآخرين من الأول إلى السادس 10 سنوات مع الشغل والنفاذ وغرامة 5 ملايين دينار كويتي وحبس السابع 3 سنوات مع الشغل والنفاذ واحالة الدعوى المدنية إلى الدائرة المختصة، وذلك عن تهمة النصب العقاري وغسيل الأموال.

2000 مواطن ومقيم ضحايا لشركة كبرى أفرزت مجموعة شركات تندرج تحتها، وتعمل معها بغطاء بيع العقارات الخارجية، غالبيتها في الولايات المتحدة الأميركية، والاستثمارات الرياضية والصحية التي يترتب عليها ضرائب مالية كبيرة، حيث تم بيعها لهم بمبالغ زهيدة، وإيهامهم بأنها مؤجرة، وفي الحقيقة عليها التزامات مالية وقضائية، وخالية منذ سنوات، وتحديد بعد الأزمة المالية التي عصفت بالأسواق المالية خلال العام 2008، حيث تم رهن أكثرها للبنوك التي خسرتها هي أيضاً جراء الأزمة وتم عرضها بمبالغ بخسة جداً نتيجة هجرها وتعرضها للإتلاف والتكسیر، وفرضت عليها غرامات نتيجة تخلف أصحابها عن الضرائب، وبعضها استخدم كمرتج للإجرام والمجرمين، في حين أن المتهمين استطاعوا إيهام المجني

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-30	40	14530

## "التمييز" تصدر حكمها في طعن "النصب العقاري" وغسل الأموال 26 يونيو

اتهمت النيابة العامة المواطن صاحب شركة النصب العقاري وزوجته وثلاثة وافرين، بالاستيلاء على 40 مليون دينار من 170 مواطنا ومواطنة، فضلا عن غسيل 72 مليوناً أخرى.

ويستند المواطنون المتضررون في شكاوهم التي قدمها المحامي علي العطار من مكتب المحامي مشاري العصيمي إلى أن الشركة باعتهن عقارات، بعضها غير حقيقي وبعضها غير صالح للسكن في الولايات المتحدة الأمريكية، بعدما ضللتهم بإعلانات عن تملك عقارات مؤجرة خارج البلاد.

حجزت محكمة التمييز أمس برئاسة المستشار احمد العجيل جلسة 26 يونيو للحكم في الطعن المقدم في الحكم بالحبس 10 سنوات لستة اشخاص من اعضاء شبكة اكبر قضية غسيل اموال ونصب عقاري والزاهمهم بدفع 5 ملايين دينار، فيما قضت بحبس السابع 3 سنوات عن تهمة النصب. ويذكر ان القضية متهم فيها مواطن وزوجته وبحريني وأردني وثلاثة لبنانيين بتهم تتعلق بالنصب والاحتيال ببيع عقارات خارجية وغسيل أموال بمبالغ تصل إلى 72 مليون دينار، حيث

## "الاستئناف" أرجأت قضية التستر على خلية العبدلي إلى 17 يوليو

مع الشغل والنفاد ووضعها تحت رقابة الشرطة لمدة 5 سنوات بعد تنفيذهما العقوبة وذلك عن تهم تتعلق بالتخابر وإيواء مطلوبين، وبحبس 11 متهما لمدة 3 سنوات مع الشغل والنفاد ووضعهم تحت رقابة الشرطة لمدة 5 سنوات بعد تنفيذهم العقوبة وذلك عن تهم تتعلق بإيواء مطلوبين. وكانت النيابة العامة أحالت المتهمين إلى المحاكمة بتهم تتعلق بإخفاء مطلوب عن العدالة والتستر عليه والانتماء إلى تنظيم محظور.

■ كتب - جابر الحمود:

أرجأت محكمة الاستئناف أمس قضية التستر على خلية العبدلي والتخابر لصالحهم ومن بينهم أمين عام التحالف الإسلامي حسين المعتوق و 12 آخرين إلى 17 يوليو المقبل لتقديم الدفاع. يذكر أن المحكمة قضت بحبس المتهم الأول وهو رجل الدين حسين المعتوق والثاني لمدة 5 سنوات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-30	6	18027

التوسع في إنشاء المباني القضائية أمر مبرر، لاحتياج الواقع العملي له بعدما ضاقت قاعات قصر العدل التي كانت تضم كل أنواع القضايا منذ افتتاحه عام 1986 حتى 2001 عند نقل جزء من الدوائر إلى مجمع الرقعي القديم، وهذا التوسع مبرر نتيجة إصدار العديد من القوانين التي فرضت إنشاء العديد من الدوائر، وهو نتيجة طبيعية كذلك للتطور السكاني الذي تشهده البلاد، غير أن المبني الحديث الذي تعمل الوزارة على إنشائه يكفي لتغطية هذه الاحتياجات في محافظة العاصمة، وخصوصاً بعدما تم إنشاء محاكم حديثة في كل محافظة، ومن ثم فإن هدم مبني قصر العدل وبناء مقر آخر قد يعلوه بأدوار إضافية لن يؤثر كثيراً على توسع المباني، لوجود المبني الجديد الذي هو حالياً بمرحلة الإنشاء ويستوعب عمل كل الدوائر القضائية الحديثة، ومن ثم يجب التفكير جدياً في تخصيص مبني قصر العدل لإنشاء مجلس الدولة أو حتى محكمة اقتصادية أو أي محكمة خاصة تضم هذا المبني.

والمطالبة بإعادة النظر في قرار هدم مبني قصر العدل تكمن في صلاحية المبني الحالي، وإمكان استئثاره عشرين عاماً إضافية، فضلاً عما يمثله من لوحة معمارية جميلة قلما توجد في الكويت، سواء بشكله الخارجي أو بمدخله أو حتى بقاعاته الداخلية، بل إن المحاكم في كل الدول التي تفتخر بقضائها تتباهى بمبانيها القضائية التي تعبر عنها، كما أن عملية استبداله بمبني آخر أشبه بالمباني الحكومية العادية دون أن يرمز أو يعبر بشكله أو بطبيعته عن النمط الحقيقي لعمل المحاكم ستفقده الروح التي يتعين أن تعبر عنها المحاكم القضائية.

ما زالت العديد من الدول محافظة على مباني محاكمها القديمة التي تمتد منذ قرنين ماضيين، سواء في روما أو الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا أو المملكة المتحدة، وما زالت تعقد فيها الجلسات، وتعمل تلك الدول على تطويرها بين الحين والآخر، مع الحفاظ على شكلها وجمالها المعبر عن العدالة، وهو الأمر الذي يدعونا إلى طرح تساؤل مهم جداً هو: هل بالإمكان تطوير مبني قصر العدل بما يسمح باستمراره سنوات أخرى؟ ولو أزالته الدولة كم سننشق لإنشاء معلم قضائي آخر يعبر ويرمز إلى العدالة كما يفعل المبني الحالي؟!!

## مرافعة



حسين عبدالله

h.alabdullah@aljarida.com

## تمهلوا في هدم قصر العدل

رغم أن عمليات بناء قصر العدل الجديد بدأت فعلياً في المنطقة المقابلة للمبني الحالي، وقد تمتد عامين إضافيين لإنجازه، فإن قضية هدم قصر العدل الحالي تحتاج، في رأيي، إلى إعادة تفكير القائمين على عملية تطوير المباني القضائية؛ وذلك لعدة أسباب أهمها صلاحية المبني الحالي، الذي لم يكمل حتى الآن 35 عاماً على إنشائه، فضلاً عما يمثله ذلك المبني من نظام وشكل من النادر استحداثه اليوم، وإن تم ذلك فسيكون بتكاليف باهظة قد تتحملها الدولة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-30	8	4105



«فرار» عائلة أويحيى إلى إسبانيا!

## مثول وزير المالية الجزائري أمام النيابة في تهم فساد

| الجزائر - «الراي» |

إجراءات أمنية مشددة وحضور عشرات المواطنين.

ومع تحريك القضاء لملفات العديد من المسؤولين في قضايا فساد، تداولت وسائل إعلام أنباء عن «فرار» عائلة أويحيى إلى إسبانيا، وذلك في إطار موجة اختفاء تتعلق بأفراد أسر العديد من المسؤولين الكبار في البلاد بسبب المخاوف من الملاحقات الأمنية والقضائية المفتوحة.

وجاء فرار عائلة أويحيى عشية مثوله أمام القضاء اليوم الثلاثاء بتهم فساد وتبديد المال العام.

من ناحية أخرى، تظاهر مئات الجزائريين في باريس، للأسبوع العاشر على التوالي، وذلك للمطالبة برحيل رموز نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ويلتقي أفراد من الجالية الجزائرية في فرنسا كل أحد في ساحة الجمهورية بباريس وأحيانا في مدن فرنسية أخرى، للتعبير عن تضامنهم مع تظاهرات الجزائريين على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط.

مثل وزير المالية الجزائري، محمد لوكال، أمس، أمام النيابة العامة لسماع أقواله في اتهامات فساد إبان فترة إشرافه على البنك المركزي سابقا.

وأفاد التلفزيون الرسمي الجزائري بأن لوكال مثل أمام وكيل الجمهورية (وكيل نيابة) في محكمة سيدي محمد في العاصمة بصفته محافظا سابقا للبنك المركزي.

وأوضح أن لوكال يواجه تهما بـ«تبديد المال العام ومنح امتيازات غير مشروعة»، وهي التهم ذاتها التي وجهت لرئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى الذي سيمثل خلال أيام أمام المحكمة نفسها.

في السياق، مثل المدير العام الأسبق للأمن الوطني، اللواء المتقاعد عبد الغني هامل، ونجله أمام محكمة تيبازة، غرب العاصمة، في تهم «فساد» أيضاً.

وبثت وسائل إعلام جزائرية مشاهد لوصول هامل ونجله إلى المحكمة وسط

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-30	32	14530

## وزارة العدل



### إعلان بيع مصنع

تعلن وزارة العدل - إدارة التنفيذ - قسم التنفيذ الجبري ، أنه في يوم الأربعاء الموافق 2019/5/1 ابتداء من الساعة 10:00 صباحاً سوف يباع بالمزاد العلني كامل المصنع ملك الشركة الكويتية لصناعات الأنابيب والخدمات النفطية وذلك باعتباره متجرأ بجميع مقوماته وعناصره المادية والمعنوية (دون الأرض المقام عليها المصنع) ، والواقع بمنطقة الصليبية الصناعية على القسيمة المخصصة له برقم (م/31457) ، بمساحة 252,490م<sup>2</sup> (مائتان واثنتان وخمسون ألف وأربعمائة وتسعون متراً مربعاً) ، والمُرهون لصالح بنك الكويت الصناعي بموجب عقد القرض الموثق برقم 398 جلد 3 في 2011/3/20 ، ونفاذاً للحكم رقم 2018/38 استئناف مستعجل 1/ وفاة لدين البنك بذمة الشركة المدين في ملف التنفيذ رقم (180590640) ومقداره 8,139,230/058 د.ك (ثمانية ملايين ومائة وتسعة وثلاثون ألفاً ومائتان وثلاثون ديناراً كويتياً وثمانية وخمسون فلساً) كما في 2018/1/4 وبخلاف المصروفات والفوائد من ذلك التاريخ وحتى تمام السداد ، وسوف يتم البيع في التاريخ أعلاه بمقر المصنع منطقة الصليبية الصناعية القسيمة رقم (م/31457) وطبقاً للمادة 44 من قانون التجارة .

وإذا لم يكف هذا اليوم لإتمام البيع سيجري اتمامه في الأيام الثلاثة التالية .

فعلى راغبي الشراء معاينة المصنع المعاينة النافية للجهالة والحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، وللمزيد من المعلومات يمكن مراجعة قسم التنفيذ الجبري بإدارة التنفيذ أثناء الدوام الرسمي ، ولليان نعلن .

رئيس إدارة تنفيذ العاصمة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-30	8	4105

## الوفيات

- **ضافر محمد ضافر القحطاني، 58 عاماً، (شييع)، العقيلة، ق4، ش4، م414، 195م، تلفون: 51300093 - 50335310 - 50816899**
- **أحلام سليمان عبدالله، أرملة/ سالم يوسف النصار، 91 عاماً، (شييعت)، الرجال: العارضية، ق11، ج4، ش4، خلف مسجد بتلة الخرينج، تلفون: 69992558، النساء: العارضية، ق11، ش4، ج4، م13، تلفون: 99007972**
- **طارق خالد يعقوب الراشد، 53 عاماً، (شييع)، الرجال: بيان، ديوان الراشد، ق6، طريق 20، م51، تلفون: 99444817 - 66133350، النساء: ضاحية الشهداء، ق3، ش313، م73، تلفون: 99733513**
- **صديقة غريب محمد فتح الله، زوجة/ خليل إبراهيم العلي، 63 عاماً، (شييعت)، الرجال: القرين، ق1، ش40، م46، تلفون: 97292627، النساء: الفردوس، ق1، ش1، ج2، م3**
- **عدنان عبدالصمد يوسف علي تقي، 74 عاماً، (شييع)، الرجال: الدسمة، مسجد الدسمة، تلفون: 99031244، النساء: المنصورية، ق1، ش14، م9**
- **خاصة رافع عماش العنزى، أرملة/ نومان خليفة العنزى، 72 عاماً، (شييعت)، خيطان، ق10، ش ناصر الجبري، م84، تلفون: 97474742**
- **بزة عبدالله حمد بوحمد، أرملة/ عبدالله سالم مهنا الخشان، 84 عاماً، (شييعت)، الرجال: السرة، ق2، ش1، م31، ديوان الصقر، تلفون: 99965204، النساء: القرين، ق3، ش25، م13، تلفون: 99831062**
- **جمال محمد معتوق العسلاوي، 57 عاماً، (يشيع التاسعة صباح اليوم)، الرجال: العارضية، ق1، ش1، م44، تلفون: 99600666، النساء: مشرف، ق4، ش1، م30، تلفون: 55529900**
- **أمينة حسن عبدالله الحضيبي، أرملة/ حجي إبراهيم عبدالله الحمادي، 96 عاماً، (شييعت)، الرجال: العدان، ق2، ش23، م8، تلفون: 66460055، النساء: صباح السالم، ق10، ش1، ج3، م23**
- **أمير ياسين ملا محمد العلي، 66 عاماً، (شييع)، الرجال: المنصورية، حسينية الهزيم، ق1، ش14، م66، تلفون: 99957957، النساء: بنيد القارحسينية سيد علي الموسوي، (عصراً فقط).**
- **بسمة خليل عبدالرضا القطان، 38 عاماً، (تشيع اليوم بعد صلاة العصر)، الرجال: الرميثية، حسينية عقيلة الطالبين، ق5، ش المسجد الأقصى، تلفون: 99016982، النساء: الرميثية، حسينية أم البنين الأربعة، ق9، ش أسامة بن زيد، ج93، م48، مقابل الدائري الخامس**
- **عماد عبدالله عبدالرحمن السليطين، 44 عاماً، (شييع)، الرجال: سعد العبدالله، ق8، ش870، م60، تلفون: 94946089، النساء: الأندلس، ق11، ش8، م16، الدور الأول، تلفون: 99952670**
- **بدر حمد عبدالرزاق العبدالجليل، 55 عاماً، (يشيع اليوم بعد صلاة العصر)، الرجال: الروضة، ديوان العبدالجليل، ق5، خلف حديقة جمال عبدالناصر، ش60، النساء: الروضة، ق1، ش10، م4**

«إنا لله وإنا إليه راجعون»